الحديث المنكر

ودلالته عند الإمام الترمذي

جمع ودراسة للأحاديث
التي حكم عليها الترمذي بالنكارة

إعداد
أ. د. محمد بن تركي التركي
أستاذ الحديث بقسم الثقافة الإسلامية
كلية التربية جامعة الملك سعود



دار العاصمة
للنشر والتوزيع

الحديث المنكر

ودلالته عند الإمام الترمذي

جمع ودراسة للأحاديث
التي حكم عليها الترمذي بالنكارة

إعداد

أ. د. محمد بن تركي التركي

أستاذ الحديث بقسم الثقافة الإسلامية
كلية التربية جامعة الملك سعود



للنشر والتوزيع

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
التركي، محمد تركي سليمان
الحديث المنكر ودلالته عند الإمام الترمذي . / محمد تركي
سليمان التركي. - الرياض ، ١٤٣٠هـ
٨٨ ص ، ١٤ x ٢٠ سم
ردمك ٥-٠٢-٨٠٥٧-٦٠٣-٩٧٨
١- الحديث المنكر ٢- الحديث-تخريج أ- العنوان
ديوي ٢٣٢،٦٨ ١٤٣٠/٤٣٩٣

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٤٣٩٣
ردمك: ٥-٠٢-٨٠٥٧-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

دار العاصمة
المملكة العربية السعودية
الرياض - ص ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١
هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد:

فلا يخفى على المختصين في السنة النبوية أن هناك الكثير من المصطلحات الحديثية لا تزال تحتاج إلى تحرير وبحث مستفيض، لمعرفة مدلولاتها وتطبيقاتها عند أئمة هذا الشأن، وخاصة المتقدمين منهم.

ومن هذه المصطلحات مصطلح: «الحديث المنكر»، فلا زال يحتاج إلى تحرير ودراسة، لعدم وجود اتفاق على حدّه وتعريفه عند أئمة هذا الفن.

وقد أشار الحافظ ابن رجب إلى هذا بقوله: «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حدّ المنكر من الحديث وتعريفه إلا على

ما ذكره أبو بكر البرديجي ...»[١]، ثم ذكر تعريفه له .

كما إنه اشتهر عند الباحثين بأنه الحديث الذي رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أوثق منه، ولكن عند التأمل يجد الباحث أن هذا المصطلح أطلق على غير هذا المعنى عند كثير من الأئمة .

ولما كان تحرير هذا المصطلح عموماً يحتاج إلى دراسته عند جميع العلماء ممن أطلق هذا المصطلح على بعض الأحاديث، ومن ثم دراسة هذه الأحاديث وتحديد مراد هذا الإمام من هذا المصطلح، وهذا يستدعي وقتاً طويلاً، وأن يفرد برسائل علمية مستقلة .

لذا رأيت أن اقتصر على محاولة معرفة معنى هذا المصطلح عند أحد هؤلاء الأئمة، وهو الإمام الترمذي، لكونه إمام من أئمة هذا الفن، وخاصة في علم العلل، ولكونه تتلمذ على يدي شيخ المحدثين وإمامهم الإمام البخاري رحمه الله .

ولعلي، أو غيري أن يكمل هذه السلسلة بدراسة معنى هذا المصطلح عند غيره، وخاصة أصحاب الكتب الستة ومن

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٥٣ .

تقدمهم، ومن ثم تجمع نتائج هذه الدراسات للخروج بمعنى هذا المصطلح عند أئمة هذا الفن .

وقد جمعت الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالنكارة في جامعه[١]، دون التي نقل حكم غيره عليه، ثم قمت بتخريجها، والترجمة لرواتها الذين عليهم مدار الحديث، ثم الحكم عليها، لمحاولة معرفة مراد الإمام الترمذي من إطلاقه لهذا المصطلح .

ثم ذكرت أقوال العلماء حول هذا الحديث، ليعرف من وافق الإمام الترمذي في هذا الحكم .

ثم ختمت البحث بالنتائج التي توصلت إليها.

وأخيراً أعود فأقول إن هذا البحث يعتبر لبنة أولى لمحاولة تحديد معنى هذا المصطلح، ولعله أن يكون سبباً وبداية لكتابة بحوث أخرى عن هذا المصطلح عند غيري من الباحثين .

وفي الختام فهذا جهد بشري، ولن يخلو من النقص والخلل، كما هي طبيعة البشر، ولكن حسبي أني بذلت فيه ما

---

(١) وقد بحثت في كتبه الأخرى وخاصة كتاب العلل الكبير، ولم أجد فيها شيئاً، ولكن وقفت على أحاديث حكم عليها الإمام البخاري بالنكارة، وهي حوالي ستة أحاديث، وهي جديرة بالجمع والدراسة .

بوسعي وطاقتي، فما كان فيه من صواب فبتوفيق من الله وحده، وما كان فيه من خلل وخطأ فمني ومن الشيطان، وأسأل الله ـ عز وجلّ ـ أن يعفو ذلك عني .

كما أسأله ـ عز وجلّ ـ أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله من العلم الذي يُنتفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

الحديث الأول:

قال الإمام الترمذي[1]:

حدَّثنا بشرُ بن مُعَاذٍ العَقَدِيُّ البَصريُّ، حدَّثنا أَيوبُ بن وَاقِدٍ الكُوفِيُّ، عَن هِشَامِ بن عُروَةَ، عَن أَبيه، عَن عَائِشَةَ، قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَن نَزَلَ عَلَى قَومٍ فَلا يَصُومَنَّ تَطَوُّعاً إِلا بإِذنِهِم**».

قَالَ أبو عِيسَى: «هَذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ، لا نَعرفُ أَحَداً مِن الثِّقَاتِ رَوَى هَذا الحَدِيثَ عَن هِشَامِ بن عُروَةَ.

وَقَد رَوَى مُوسَى بن دَاوُدَ عَن أَبي بَكر المَدَنِيِّ عَن هِشَامِ بن عُروَةَ عَن أَبيهِ عَن عَائِشَةَ عَن النَّبيِّ ﷺ نَحواً مِن هَذا».

قَالَ أبو عِيسَى: «وَهَذا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَيضاً، وَأَبو بَكر ضَعِيفٌ عِندَ أَهلِ الحَدِيثِ، وَأبو بَكر المَدَنِيُّ الَّذِي رَوَى عَن جَابر بن عَبدِ اللَّهِ اسمُهُ الفَضلُ بن مُبَشِّرٍ، وَهُوَ أَوثَقُ مِن هَذا وَأَقدَمُ».

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي أيضاً في العلل الكبير ١/ ١٢٧ (٢١٧).

---

(١) جامع الترمذي ٣/ ١٤٧ (٧٨٩).

وابن عدي في الكامل ١/ ٣٤٨، من طريق بكر بن عبدالوهاب القزاز .

وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ١/ ١٩٠، من طريق إبراهيم بن محمد بنٍ الحسن .

وأبو نعيم أيضاً ١/ ٢٦٦، من طريق الحسن بن بطة .

والقضاعي في مسند الشهاب ١/ ٣١٨ (٥٣٦)، من طريق إبراهيم بن عبدالله الزبيبي .

خمستهم عن بشر بن معاذ .

وأخرجه ابن حبان في المجروحين ١/ ١٦٩ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/ ٣٤ (٨٦٩) ـ، من طريق سليمان بن أيوب البصري .

كلاهما (بشر، وسليمان) عن أيوب بن واقد، به مثله .

وتوبع أيوب: تابعه أبو بكر المدني :

أخرجه ابن ماجه ١/ ٥٦٠ (١٧٦٣)، عن محمد بن يحيى الأزدي .

والدينوري في المجالسة ٧/ ٢٦٣ (٣١٦١)، عن إسحاق بن الحسن الحربي .

كلاهما عن موسى بن داود الضبي .

وابن ماجه في الموضع السابق، من طريق خالد بن أبي يزيد .

والرافعي في التدوين في أخبار قزوين ٣/ ٣٥٨، والذهبي في الميزان ٢/ ٤١١ معلقاً، من طريق جُبارة بن المغلس .

كلهم :(موسى، وخالد، وجُبارة) عن أبي بكر الداهري المدني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «إذا نزل الرجل بقوم فلا يصوم إلا بإذنهم».

وذكره الترمذي في الموضع السابق، وابن حبان في المجروحين ٢/ ٢٢، وابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/ ٣٤، من رواية أبي بكر الداهري به نحوه .

وقال الترمذي:«سألت محمداً عن هذا الحديث ؟ فقال: هذا حديث منكر»[1] .

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح ... وقد روى هذا الحديث أبو بكر الداهري عن هشام بن عروة، والداهري كان يضع الحديث على الثقات»[2] .

وقال البيهقي: «إسناده مظلم»[3] .

وقال ابن القيسراني: «وأيوب هذا أنكر عليه هذا

---

(١) العلل الكبير ١/ ١٢٧ (٢١٧) .
(٢) العلل المتناهية ٢/ ٣٤ .
(٣) فيض القدير ١/ ٤٤٦ .

الحديث، وضُعف لأجله»[١].

وقال الصغاني: «موضوع»[٢].

ومما تقدم يتضح أن هذا الحديث رواه عن هشام بن عروة: أيوب بن واقد، وأبو بكر المدني الداهري.

وفيما يلي ترجمة لكل منهما:

- أيوب بن واقد، أبو الحسن الكوفي، نزيل البصرة[٣].

متفق على تضعيفه.

فقد ضعفه ابن معين[٤]، وأحمد[٥]، والنسائي[٦]، وذكره أبو زرعة[٧]، والعقيلي[٨]، وابن شاهين[٩]، وابن الجوزي[١٠]، في الضعفاء.

وقال البخاري: «حديثه ليس بالمعروف» ثم قال: «منكر

---

(١) تذكرة الحفاظ ص ٣٦٠ (٩١٦).
(٢) الفوائد المجموعة (ص ٨٥).
(٣) تهذيب الكمال ٣/ ٥٠٢، وانظر بقية مصادر ترجمته في هامشه.
(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢/ ٥٢، الجرح والتعديل ٢/ ٢٦٠.
(٥) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٣١٨ (٥٤١٦)، الجرح والتعديل ٢/ ٢٦٠.
(٦) الضعفاء والمتروكين (٢٩).
(٧) سؤالات البرذعي ١/ ٦٠٢ (٢٨).
(٨) الضعفاء الكبير ١/ ١١٥.
(٩) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (٢٧).
(١٠) الضعفاء والمتروكين ١/ ١٣٤ (٤٨٧).

الحديث»[١].

وقال في موضع آخر: «عنده مناكير»[٢].

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، وحديثه ليس بمعروف، منكر»[٣].

وقال الدارقطني: «منكر الحديث»[٤]. وفي موضع آخر: «متروك»[٥].

وقال ابن حبان: «كان يروى المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان يتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج بروايته»[٦].

وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»[٧].

وقال الذهبي: «واه»[٨].

وقال الحافظ ابن حجر: «متروك»[٩].

---

(١) التاريخ الكبير ١/ ٤٢٦، الضعفاء الصغير (٢٨).
(٢) التاريخ الأوسط ٢/ ٢٦٥ .
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٢٦٠ .
(٤) الضعفاء والمتروكين (١١١).
(٥) سؤالات البرقاني (١٦).
(٦) المجروحين ١/ ١٦٩ .
(٧) الكامل في الضعفاء ١/ ٣٨٤ .
(٨) الكاشف ١/ ٢٦٢ (٥٣٢)، المقتنى في سرد الكنى ١/ ١٧٨ (١٤٦١).
(٩) تقريب التهذيب (٦٣٠).

والخلاصة أنه متروك، كما قال الحافظ ابن حجر .

● أبو بكر الداهري، هو عبدالله بن حكيم المدني .

متفق على تضعيفه، والأقوال في ذلك كثيرة جداً، ومما قيل فيه :

قال ابن أبي حاتم :«ترك أبو زرعة حديثه ولم يقرأه علينا، وقال: هو ضعيف . وسمعت أبي يقول: ضعيف الحديث . وقال مرة: ذاهب الحديث»[١] .

وقال الدارقطني[٢]، ويعقوب بن شيبة[٣]، وابن خراش[٤] :«متروك الحديث».

وقال ابن حبان :«كان يضع الحديث على الثقات ويروي عن مالك والثوري ومسعر ما ليس من أحاديثهم، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه»[٥] .

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «حدَّث عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش والثوري بالموضوعات»[٦] .

---

(١) الجرح والتعديل ٥/ ٤١ .

(٢) سنن الدارقطني ١/ ١٥٧ .

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ٤٤٦، لسان الميزان ٣/ ٢٧٧ .

(٤) تاريخ بغداد ٩/ ٤٤٦ .

(٥) المجروحين٢/ ٢١ (٥٥٠) .

(٦) المستخرج على صحيح مسلم ١/ ٧٠ .

وقال ابن عبدالبر :«مجتمع على ضعفه»[١].

وقال الجوزجاني :«كذاب»[٢].

وقال ابن عدي :«منكر الحديث»[٣].

والخلاصة أنه متروك، والله أعلم .

ومما تقدم يتضح أن حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالنكارة، لأنه قد تفرد بروايته عن هشام بن عروة: أيوب بن واقد، وهو متروك، وقد تابعه أبو بكر الداهري، ولكنه متروك أيضاً، فلا يعتد بمتابعته، والله أعلم .

وقد ورد للحديث شاهد، ولكنه ضعيف جداً :

أخرجه الدارقطني في الأفراد (أطراف الغرائب ٥/ ٣٢٢)، والطبراني في الأوسط ٧/ ٢٨٤ (٦٥٥١)، وفي الصغير ٢/ ١٦٥ (٩٦٥)، وفي الدعاء ٣/ ١٦٠٦ (١٧٩٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٧/ ٥٨، من طريق محمد بن عمرو بن سلمة المرادي، عن يونس بن تميم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ :«من ألبسه الله نعمة فليكثر من الحمد لله، ومن كثرت همومه فليستغفر الله،

---

(١) التمهيد ٢/ ١٨٤ .

(٢) الشجرة في أحوال الرجال (٢٢٢) .

(٣) الكامل ٤/ ١٤٥٩ .

ومن أبطأ عنه رزقه فليكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، **ومن نزل مع قوم فلا يصومن إلا بإذنهم**، ومن دخل دار قوم فليجلس حيث أمروه؛ فإن القوم أعلم بعورة دارهم، وإن من الذنب المسخوط به على صاحبه: الحقد، والحسد، والكسل في العبادة، والضنك في المعيشة».

وقال الدارقطني: «تفرد به يونس بن تميم[1] عن الأوزاعي عنه (يعني يحيى بن أبي كثير)، وتفرد به عنه محمد بن سلمة المرادي».

وقال الطبراني :«لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا الأوزاعي، ولا عن الأوزاعي إلا يونس بن تميم، تفرد به محمد بن سلمة المرادي».

وذكره الذهبي فيما استنكر على يونس بن تميم، وقال: «خبر باطل»[2].

* * *

---

(١) وقع في المطبوع (يونس بن عثمان) وهو خطأ، والمطبوعة كثيرة الأخطاء والتصحيف .

(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٨ .

الحديث الثاني :

قال الإمام الترمذي[١]:

حدَّثَنا حُمَيدُ بن مَسعَدَةَ، حدَّثَنا مُحَمَّدُ بن حُمرَانَ، عَن أَبي سَعِيد ـ وَهُوَ عَبدُاللَّهِ بن بُسر ـ قَال: سَمِعتُ أَبا كَبشَةَ الأنماريَّ يَقُولُ: «كَانَت كِمَامُ أَصحَاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُطحاً»[٢].

قَالَ أبو عِيسَى: «هَذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ، وَعَبدُاللَّهِ بن بُسر بَصرِيٌّ، هُوَ ضَعِيفٌ عِندَ أَهلِ الحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ يَحيَى بن سَعِيدٍ وَغَيرُه . وَ بُطحٌ: يَعنِي: وَاسِعَةٌ».

تخريج الحديث :

أخرجه من طريق الترمذي ابن الأثير في أسد الغابة[٣] ٥/ ٢٨١، ٢٨٢ .

---

(١) جامع الترمذي ٤/ ٢٤٦ (١٧٨٢) .

(٢) قال ابن الجوزي: «أي لازقة بالرأس غير ذاهبة في الهواء . والكمام جمع كمة وهي القلنسوة «(غريب الحديث ١/ ٧٥)، وكذا قال ابن الأثير في النهاية ١/ ١٣٥، والفيروزآبادي في القاموس المحيط (ص ٢٧٣) .

(٣) وقال ابن الأثير عقب الحديث: أخرجه أبو نعيم وأبو عمرو وأبو موسى .
قلت: ولم أقف عليه عند أبي نعيم، ولا عند أبي عمرو بن عبدالبر، وإنما وجدت عندهما الحديث الذي ذكره ابن الأثير قبل هذا الحديث، ولعله خطأ من الناسخ أو الطابع، والله أعلم .

وأخرجه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص١١٧)، من طريق حميد بن مسعدة .

وابن قانع في معجم الصحابة ٢/ ٢٢٢ (٧٢٩)، والعُقيلي في الضعفاء ٢/ ٢٣٤ (٧٨٥)، من طريق محمد بن عقبة السدوسي .

كلاهما عن محمد بن حُمرَان، عن عبدالله بن بسر، عن أبي كبشة الأنماري مثله .

وقال العُقيلي: «لا يحفظ إلا عنه» يعني عبدالله بن بسر .

وذكره الذهبي في الميزان ٤/ ٦٧، فيما أستنكر على عبدالله بن بسر .

قلت: ومداره على محمد بن حُمرَان، عن عبدالله بن بسر، وفيما يلي ترجمة لكل منهما :

● محمد بن حُمرَان بن عبد العزيز، أبو عبد الله القيسي البصري .

قال أبو حاتم: «صالح»[١] .

وقال أبو زرعة: «محله الصدق»[٢] .

---

(١) الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٩ .
(٢) الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٩ .

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ»[١].

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[٢].

وقال ابن عدي: «ومحمد بن حمران له غير ما ذكرت من الحديث إفرادات وغرائب ما أرى به بأساً، وعامة ما يرويه مما يحتمل له عمن روى عنهم»[٣].

وقال الذهبي: «صالح الحديث»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: « صدوق فيه لين»[٥].

والخلاصة أنه صدوق فيه لين، كما قال الحافظ ابن حجر، والله أعلم .

● عبدالله بن بُسر السَّكسَكي، أبو سعيد الشامي الحمصي .

متفق على تضعيفه .

قال يحيى بن سعيد: «رأيته وليس بشيء»[٦].

وتقدم نقل الترمذي عن يحيى تضعيفه .

---

(١) الثقات ٩/ ٤٠ .

(٢) الضعفاء والمتروكين (٥٣٦) .

(٣) الكامل في الضعفاء ٦/ ٢٤٧ .

(٤) ميزان الإعتدال ٣/ ٥٢٨ (٧٤٤٧) .

(٥) تقريب التهذيب (٥٨٣١) .

(٦) التاريخ الكبير ٥/ ١٠٢، تهذيب الكمال ١٤/ ٣٣٦ .

وقال النسائي: «ليس بثقة»[١].

وقال الدارقطني[٢]، وأبو علي الطوسي[٣]: «ضعيف».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»[٤].

وقال أبو داود: «ليس بالقوي»[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»[٦].

والخلاصة أنه متفق على تضعيفه، والله أعلم.

ومما تقدم يتضح أن حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالنكارة لأجل تفرد عبدالله بن بسر به، وهو متفق على تضعيفه كما تقدم، وقد عدّ الذهبي هذا الحديث فيما استنكر على عبدالله بن بسر، والله أعلم.

* * *

---

(١) الضعفاء والمتروكين (٣٦٢) تهذيب الكمال ١٤/ ٣٣٦ .

(٢) العلل ١/ ٢٤٤، وذكره في الضعفاء والمتروكين (٣١٧) .

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٢٦٠ .

(٤) الجرح والتعديل ٥/ ١٢، تهذيب الكمال ١٤/ ٣٣٦ .

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٧/ ٢٦١، تهذيب التهذيب ٥/ ١٦٠ .

(٦) تقريب التهذيب (٣٢٣٠) .

الحديث الثالث :

قال الإمام الترمذي[(١)]:

حدَّثنا يَحيَى بن مُوسَى، حدَّثنا مُحَمَّدُ بن يَعلَى الكُوفِيُّ، حدَّثنا عَنبَسَةُ بن عَبدِالرَّحمَن القُرَشِيُّ، عَن عَبدِالمَلِكِ بن عَلاّق، عَن أَنسِ بن مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «**تَعَشَّوا وَلَو بِكَفٍّ مِن حَشَفٍ، فَإِنَّ تَركَ العَشَاءِ مَهرَمَةٌ**».

قَالَ أبو عِيسَى: «هَذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ لا نَعرِفُهُ إلا مِن هَذا الوَجه، وَعَنبَسَةُ يُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ، وَعَبدُالمَلِكِ بن عَلاّقٍ مَجهُولٌ» .

تخريج الحديث :

أخرجه من طريق الترمذي ابن الجوزي في الموضوعات ٣/ ١٩٤ (١٤١٧) .

وأخرجه أبو يعلى ٧/ ٣١٤ (٤٣٥٣) ـ ومن طريقه ابن عدي في الكامل ٥/ ١٩٠١، والمزي في تهذيب الكمال ١٨/ ٣٧٧ ـ عن محمد بن بحر، عن محمد بن يعلى ، عن عنبسة به .

وقد اضطرب عنبسة بن عبد الرحمن في هذا الحديث :

(١) جامع الترمذي ٤/ ٢٨٧ (١٨٥٦) .

١ ـ فرواه مرة ـ كما تقدم ـ عن عبدالملك بن علاق، عن أنس .

٢ ـ ورواه مرة أخرى عن علاق بن أبي مسلم، عن أنس :

أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ١/ ٤٢٨ (٧٣٥)، من طريق عبيدة بن الحارث .

وابن أبي حاتم في العلل ٢/ ١١ (١٥٠٥) من طريق إسماعيل بن أبان الوراق .

وتابعهما: غسان بن مالك بن عباد السلمي: ذكر ذلك المزي في تحفة الأشراف ١/ ٢٨٤، وفي تهذيب الكمال ١٨/ ٣٧٧ .

كلهم عن عنبسة، عن علاق بن أبي مسلم[1]، عن أنس .

وقال ابن أبي حاتم: «قرأ علينا أبو زرعة كتاب الأطعمة فانتهى إلى حديثٍ كان حدَّثهم قديماً إسماعيل بن أبان

---

(١) وقع في العلل: (علاق بن مسلم) ولعل الصواب (علاق بن أبي مسلم) فقد ذكر المزي رواية إسماعيل بن أبان التي أخرجها ابن أبي حاتم في التحفة ١/ ٢٨٤، وفي تهذيب الكمال ٨١/ ٣٧٧، وجاء عنده (ابن أبي مسلم) ونسخ علل ابن أبي حاتم كثيراً ما تتفق على بعض السقط والأخطاء، والله أعلم .

الوراق عن عنبسة بن عبد الرحمن عن علاق بن أبي[(١)] مسلم عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «تعشوا ولو بكف من حشف، فإن ترك العشاء مهرمة». قال أبو زرعة: هذا حديث ضعيف . ولم يقرأه علينا».

وقال ابن حبان: «علاق بن أبي مسلم شيخ يروي عن أنس وأبان بن عثمان ما ليس يشبه حديث الأثبات على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وهو الذي روى عن أنس عن النبي ﷺ :«ترك العشاء مهرمة». وهذا لا أصل له»[(٢)].

٣ ـ ورواه مرة ثالثة عن مسلم، عن أنس :

أخرجه الطبراني في الأوسط ٦/ ٣٥٠ (٦٥٩٥)، وأبو نعيم في الحلية ٨/ ٢١٥[(٣)]، والخطيب في تاريخ بغداد ٣/ ٣٩٦ .

كلهم من طريق يحيى بن أيوب، عن محمد بن صبيح بن السماك، عن عنبسة به .

---

(١) ساقطة من المطبوع، وراجع التعليق السابق .
(٢) المجروحين ٢/ ١٧٤ (٨٠٢) .
(٣) وقع في المطبوع من الحلية: (ولو بكف من حيس فإن بركته تهرب)، وهو تصحيف، وانظره على الصواب في تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية ٢/ ٢٧٥، وفي كشف الخفاء ١/ ٣٦٧، حيث نقله عن أبي نعيم .

وذكره المزي في تحفة الأشراف ١/ ٢٨٤، وفي تهذيب الكمال ١٨/ ٣٧٧، من رواية ابن السماك .

وقال الطبراني: «لا يروى هذا عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن السماك».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث عنبسة وابن السماك، لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أيوب» .

٤ ـ ورواه مرة رابعة عن موسى بن عقبة، عن ابن أنس بن مالك، عن أبيه :

أخرجه ابن عدي في الكامل ٤/ ١٦٠٤، و٥/ ١٩٠١، من طريق عبدالرحمن بن مسهر الكوفي، عن عنبسة به .

وقال ابن عدي في الموضع الأول: «وهذه الأحاديث لعله لم يؤت من قبل عبدالرحمن بن مسهر، وإنما أتى من قبل عنبسة بن عبدالرحمن عن موسى بن عقبة؛ لأن عنبسة ضعيف» .

وقال في الموضع الثاني: «وعنبسة هذا له غير ما ذكرت من الحديث، وهو منكر الحديث».

قلت: ومداره في الأوجه السابقة على عنبسة بن عبدالرحمن القرشي الأموي، وهو متفق على تضعيفه جداً، ومما قيل فيه :

قال البخاري :«ضعيف ذاهب الحديث»[١].

وقال أبو حاتم :«هو متروك الحديث، كان يضع الحديث»[٢].

وقال النسائي: «متروك الحديث»[٣].

وقال ابن حبان: «صاحب أشياء موضوعة وما لا أصل له مقلوب، لا يحل الاحتجاج به»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: «متروك»[٥].

والخلاصة أنه متروك .

وقد اضطرب في هذا الحديث فرواه على عدة أوجه مما زاده ضعفاً . وعليه فلا يصلح الاحتجاج بشيء منها .

وله طريق أخرى عن أنس، لكنها موضوعة .

فقد أخرجه ابن النجار في تاريخه (كما في اللآلي المصنوعة ٢/ ٢٥٥) من طريق أبي الهيثم القرشي، عن موسى بن عقبة عن أنس نحوه مرفوعاً .

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ قال ابن الجوزي[٦]،

(١) علل الترمذي الكبير ١/ ٣٩٢ (١٠٥) .
(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٤٠٢ .
(٣) الضعفاء والمتروكين (٤٥٠) .
(٤) المجروحين ٢/ ١٧٨ .
(٥) تقريب التهذيب (٥٢٠٦) .
(٦) الضعفاء والمتروكين٣/ ٢٤٢ (٤٠٠٣) .

والذهبي[١]: «أبو الهيثم القرشي عن موسى بن عقبة، قال الأزدي: كذاب».

وله شاهد عن جابر، ولكنه ضعيف جداً:

فقد أخرجه ابن ماجه ٢/ ١١١٣ (٣٣٥٥)، عن محمد بن عبدالله الرقي، عن إبراهيم بن عبدالسلام المخزومي، عن عبدالله بن ميمون، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «لا تدعوا العشاء ولو بكفٍ من تمر فان تركه يُهرِم».

وقال السخاوي: «إبراهيم بن عبدالسلام ضعيف يسرق الحديث، وحكم عليه الصغاني بالوضع»[٢].

قلت: وإسناده ضعيف جداً؛ فيه إبراهيم بن عبدالسلام ضعيف جداً، قال ابن عدي: «ليس بمعروف، حدَّث بالمناكير، وعندي أنه ممن يسرق الحديث»[٣].

وعبدالله بن ميمون الراجح انه القداح، وهو منكر الحديث متروك[٤].

ومما تقدم يتضح أن الإمام الترمذي حكم على هذا

(١) الميزان ٤/ ٥٨٤ (١٠٧١٣)، المغني ٢/ ٨١٤ (٧٨٠٨).
(٢) المقاصد الحسنة (٣٣٨).
(٣) تهذيب الكمال ٢/ ١٣٨.
(٤) تقريب التهذيب (٣٦٥٣، ٣٦٥٤).

الحديث بالنكارة لتفرد عنبسة به، وهو متروك، كما تقدم .

وتقدم أيضاً أن الحديث بطريقيه وشاهده ضعيف جداً، وحكم عليه بعضهم بالوضع، والله أعلم.

* * *

الحديث الرابع :

قال الإمام الترمذي[١] :

حدَّثنا عَبَّاسٌ الدُّوريُّ، حدَّثنا عَبدُاللَّهِ بن يَزيدَ، حدَّثنا سَعِيدُ بن أَبي أَيُّوبَ، عَن أَبي مَرحُوم: عَبدِالرَّحِيمِ بن مَيمُون، عَن سَهلِ بن مُعَاذِ بن أَنس الجُهَنِيِّ، عَن أَبيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَن أَعطَى للَّهِ، وَمَنَعَ للَّهِ، وَأَحَبَّ للَّهِ، وَأَبغَضَ للَّهِ، وَأَنكَحَ للَّهِ، فَقَد استكمَلَ إِيمَانَهُ**».

قَالَ أبو عِيسَى: «هَذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ»[٢].

تخريج الحديث :

أخرجه أحمد ٢٤/ ٣٩٩ (١٥٦٣٨) .

وأبو يعلى في مسنده ٣/ ٦٠، ٦٨ (١٤٨٥، ١٥٠٠)،

---

(١) جامع الترمذي ٤/ ٦٧٠ (٢٥٢١) .

(٢) وقع في الطبعة التي إليها العزو :«هذا حديث حسن»، وكان التصويب من طبعة دار الغرب ٤/ ٢٨٨، وتحفة الأشراف ٨/ ٣٩٥ (١١٣٠١)، وكذا نقله عن الترمذي: المنذري في الترغيب والترهيب ٤/ ٢٣، وابن كثير في جامع المسانيد ٧/ ٤٤٣، والعيني في عمدة القارىء ١/ ١٢٧ .

وقال المباركفوري ٧/ ١٨٩ :«قوله: هذا حديث منكر، وفي بعض النسخ هذا حديث حسن» .

وقال محقق طبعة دار الغرب: «في م وهامش س (حسن) وما أثبتناه من ت و س و ي، ومما نقله المنذري في الترغيب والترهيب».

وفي المفاريد (٣)، عن هارون بن معروف، وأبي عبدالله أحمد بن إبراهيم الدورقي .

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ١/ ٤٠٥ (٣٩٥)، عن هارون بن عبدالله البزاز .

والحاكم ٢/ ١٦٤ ـ وعنه البيهقي في شعب الإيمان ١/ ٤٧ (١٥) ـ، من طريق السري بن خزيمة .

كلهم عن عبدالله بن يزيد، عن أبي مرحوم به مثله .

وقال الحاكم :«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وتوبع أبو مرحوم :

أخرجه ابن عدي في الكامل ٣/ ١٠١١، من طريق رشدين بن سعد، عن زبان بن فائد، عن سهل بن معاذ، به نحوه .

وفيه رشدين بن سعد، وهو ضعيف .

وقال ابن عدي :«وهذه الأحاديث بهذا الإسناد، ومنها مالم أذكر بهذا الإسناد عن زبان بن فائد يرويها رشدين عنه، وبعضه يرويه ابن لهيعة ... ورواه عنه أبو مرحوم ... وفي بعض هذه الأحاديث متون مناكير»[1].

---

(١) الكامل ٣/ ١٠١٢ .

وتابعهما ابن لهيعة :

أخرجه أحمد ٢٤/ ٣٨٣ (١٥٦١٧)، عن حسن (وهو ابن موسى الأشيب) .

والطبراني في الكبير ٢٠/ ١٨٨ (٤١٢)، من طريق أسد بن موسى .

كلاهما عن ابن لهيعة، عن زَبَّان بن فائد، عن سهل بن معاذ به نحوه .

ولكن في ثبوت هذه المتابعة نظر :

فقد أخرج أحمد ٣٦/ ٤٤٥ (٢٢١٣٠)، والطبراني في الكبير ٢٠/ ١٩١ (٤٢٦) من طريق رشدين بن سعد .

والطبراني ٢٠/ ١٩١ (٤٢٥) ، وابن عبدالحكم في فتوح مصر (٢٠١)، من طريق ابن لهيعة .

كلاهما عن زبّان بن فائد، عن سهل بن معاذ، عن معاذ[1] أنه سأل النبي ﷺ عن أفضل الإيمان قال :«أن تحب

---

(١) ورد هذا الحديث في المسند ضمن مسند معاذ بن جبل، ولعله وهم ممن رتب المسند، فهو من رواية معاذ بن انس، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في مسند معاذ بن أنس في أطراف المسند ٥/ ٢٤٨، وفي اتحاف المهرة ١٣/ ٢١٢، وكذا أورده الطبراني في المعجم الكبير، وقد أشار إلى هذا ابن عساكر في ترتيب أسماء الصحابة في المسند (١٠٠) حيث قال في ترجمة معاذ بن أنس :«في الثاني من المكيين، وحديث واحد في خامس الشاميين، وابن كثير في جامع المسانيد ٧/ ٤٤٠، حيث قال حديثه في ثاني المكيين، =

لله وتبغض لله، وتعمل لسانك في ذكر الله».

قال: وماذا يا رسول الله ؟.

قال :«وأن تحب للناس ما تحب لنفسك، وتكره لهم ما تكره لنفسك»[(١)].

قلت: ولعله اختلط الحديثان على ابن لهيعة أو زبان، وكلاهما ضعيف، فلم يميزا بينهما، وعليه ففي ثبوت هذه المتابعة نظر، والله أعلم .

ومما تقدم يتبين أن مدار الحديث على زبان بن فائد عن سهل .

وفيما يلي ترجمة لكلٍ منهما :

=

وجاء واحد في خامس الشاميين، إضافة إلى أن الإمام أحمد قد أخرج عدداً من الأحاديث بهذا الإسناد في مسند معاذ بن أنس . بخلاف مسند معاذ بن جبل فليس فيه من رواية سهل عن معاذ غيرها، كما إنه ليس لمعاذ بن جبل ابن اسمه سهل، والله أعلم .

(١) وقد روي الحديث عن معاذ بن جبل ولكن من طريق ضعيف، فقد أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ١/ ٢٩٥، والبيهقي في شعب الإيمان ١/ ٤١٥، وابن منده (كما في أسد الغابة ١/ ١٥٥)، من طريق سعيد بن سلمة عن موسى بن جبير قال سمعت من حدَّثني عن إياس الجهني، عن معاذ، نحوه . وفيه جهالة الراوي عن إياس، وضعف سعيد بن سلمة . وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة ١/ ١٠١ : «إسناده منقطع».

• زَبَّان بن فائد المصري، أبو جُوين الحمراوي[١].

قال أبو حاتم :«صالح»[٢].

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «شيخ ضعيف»[٣].

وقال الإمام أحمد :«زبان بن فائد أحاديثه أحاديث مناكير»[٤].

وقال في موضع آخر :«منكر الحديث»[٥].

وقال ابن حبان :«منكر الحديث جداً، ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتج به»[٦].

وقال الساجي :«عنده مناكير»[٧].

وتقدم قول ابن عدي بأن في بعض متون أحاديثه مناكير[٨].

وقال الذهبي: «ضعيف»[٩].

---

(١) انظر تهذيب الكمال ٩/ ٢٨١، إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٣٢ .

(٢) الجرح والتعديل ٣/ ٦١٦، تهذيب الكمال ٥/ ٢٨٢ .

(٣) الجرح والتعديل ٣/ ٦١٦، المجروحين ١/ ٣١٣ .

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١١٥ (٤٤٨١)، الجرح والتعديل ٣/ ٦١٦، الضعفاء للعقيلي ٢/ ٩٦ .

(٥) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ٣٦٢ .

(٦) المجروحين ١/ ٣١٣، ٣١٤ (٣٧٨) .

(٧) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٣٢ .

(٨) الكامل ٣/ ١٠١٢ .

(٩) الكاشف ١/ ٤٠٠ (١٦١٠) .

وقال الحافظ ابن حجر :«ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته»[١].

قلت: والذي يظهر أنه ضعيف، وروايته عن سهل بن معاذ منكرة، ويحمل قول أبي حاتم على صلاحه في نفسه وعبادته، فقد كان مشهوراً بالصلاح والعبادة، حتى قال الليث بن سعد :«لو أراد أن يزيد في العبادة مقدار خردلة ما وجد لها موضعاً»[٢].

- سهل بن معاذ بن أنس الجُهني الشامي، نزيل مصر[٣].

قال العجلي :«تابعي ثقة»[٤].

وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال :«هو عندي في الطبقة الرابعة من المحدِّثين»[٥].

وخرّج حديثه ابن خزيمة في صحيحه، وكذا الحاكم، وابن الجارود[٦].

---

(١) التقريب (١٩٨٥) .

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٣٢ .

(٣) انظر تهذيب الكمال ١٢/ ٢٠٨، إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٤٣ .

(٤) معرفة الثقات ١/ ٤٤٠ (٦٩٣ ، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٧ .

(٥) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٤٤ .

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٤٤ .

وقال ابن معين: «ضعيف»[(١)].

وذكره ابن حبان في مشاهير التابعين بمصر، وقال: «وكان ثبتاً، وإنما وقعت المناكير في أخباره من جهة زبان بن فائد»[(٢)].

وذكره في الثقات، وقال: «لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه»[(٣)].

وذكره في المجروحين، وقال: «منكر الحديث جداً، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان بن فائد، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل بن معاذ: زبان بن فائد، إلا الشيء بعد الشيء، وزبان ليس بشيء»[(٤)].

وقال ابن عبدالبر: «لين الحديث، إلا أن أحاديثه حسان في الرغائب والفضائل»[(٥)].

وقال ابن حجر: «لا بأس به إلا في روايات زبان

---

(١) الجرح والتعديل ٤/ ٢٠٣، تهذيب الكمال ١٢/ ٢٠٩.

(٢) مشاهير علماء الأمصار ص ١١٩، رقم (٩٣٤).

(٣) الثقات ٤/ ٣٢١ (٣١٢٢).

(٤) المجروحين ١/ ٣٤٧، إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٤٤، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٧.

(٥) الاستيعاب ٣/ ١٤٠٢.

عنه»[١].

والخلاصة أنه صدوق، ويحمل تضعيف من ضعفه على ما كان من رواية زبّان عنه، وهذا ما يفهم من كلام ابن حبان الأول، والله أعلم.

ومما تقدم يتبين أن الحديث الذي أورده الترمذي ضعيف جداً، ولا يثبت عن معاذ بن أنس؛ لأنه من رواية زبّان بن فائد، وهو ضعيف جداً في رواياته عن سهل بن معاذ، وهذا الحديث منها.

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه الترمذي.

وقد ورد للحديث شواهد ترتقي بمجموعها إلى الصحة، وقد فصل في تخريجها الشيخ الألباني في الصحيحة (٣٨٠)، ود. عبدالرحمن الفريوائي في تحقيقه لكتاب الزهد لوكيع ٢/ ٦٠٠ ـ ٦١٠، فلتراجع هناك.

* * *

(١) تقريب التهذيب (٢٦٦٧).

الحديث الخامس :

قال الإمام الترمذي[(١)]:

حدَّثَنا الفَضلُ بن الصَّبَّاحِ بَغدَادِيٌّ، حدَّثَنا سَعِيدُ بن زَكَرِيَّا، عَن عَنبسَة بن عَبدِالرَّحمن، عَن مُحَمَّدِ بن زَاذَانَ، عَن مُحَمَّدِ بن المُنكَدِرِ، عَن جَابِرِ بن عَبدِ اللَّه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :«**السَّلامُ قَبلَ الكَلامِ**».

وَبِهَذا الإِسنَادِ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :«**لا تَدعُوا أَحَدًا إِلَى الطَّعَامِ حَتَّى يُسَلِّمَ**».

قَالَ أبو عِيسَى: «هَذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ لا نَعرِفُهُ إلا مِن هَذا الوَجهِ».

و سَمِعت مُحَمَّدًا يَقُولُ: «عَنبسَةُ بن عَبدِ الرَّحمَن ضَعِيفٌ فِي الحَدِيثِ ذَاهِبٌ، وَمُحَمَّدُ بن زَاذَانَ مُنكَرُ الحَدِيثِ».

تخريج الحديث :

أخرجه من طريق الترمذي ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/ ٢٣٢ (١١٩٧) .

وأخرجه أبو يعلى في مسنده[(٢)] ٤/ ٤٨ (٢٠٥٩) ـ

---

(١) جامع الترمذي ٥/ ٥٩ (٢٦٩٩) .

(٢) سقط اسم (محمد بن زاذان) من إسناد المسند المطبوع، وتبين أنه ساقط من نقل الحافظ ابن حجر لإسناده في المطالب العالية ٣/ ١٨١ (٢٧١٤)، ومن إخراج المزي له من طريق أبي يعلى .

ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٣٨ ـ .
وابن عدي في الكامل ٦/ ٢٢١٠، عن الحسن بن سفيان .
وابن المقرىء في معجمه (١٠٢٠)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان ٢/ ٧٨، من طريق عبدالمؤمن بن عيسى الجرجاني .
كلهم عن الفضل بن الصبّاح، عن سعيد بن زكريا، عن عنبسة به مثله .

وأخرجه الدارقطني في الأفراد (أطراف الغرائب ٢/ ٣٩٠ (١٧١٠))، من طريق عنبسة به، وقال: «غريب من حديثه عنه (يعني حديث محمد المنكدر عن جابر)، تفرد به عنبسة بن عبدالرحمن، عن محمد زاذان، عنه».
قلت: وقد اضطرب عنبسة في هذا الحديث :
١ ـ فرواه مرة كما تقدم عن محمد بن زاذان، عن ابن المنكدر، عن جابر .
٢ ـ ورواه مرة أخرى عن محمد بن زاذان، عن جابر :
أخرجه ابن الأعرابي في معجمه ٢/ ٥٤٣ (١٠٥٩، ١٠٦٠) ـ ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب[1]

---

(١) ذكر السخاوي في المقاصد الحسنة (٥٦٦) أن القضاعي والترمذي وأبا يعلى رووه من حديث عنبسة عن ابن زاذان عن ابن المنكدر عن جابر،
=

١/ ٥٦ (٣٤) ـ عن إبراهيم بن الوليد، عن غسان بن مالك البصري، عن عنبسة به، واقتصر القضاعي على الشطر الأول من الحديث .

٣ ـ ورواه مرة ثالثة عن محمد بن المنكدر، عن جابر :

أخرجه ابن جميع الصيداوي في معجم شيوخه (ص ٣٧٨)، رقم (٣٧١)، من طريق خالد بن عمرو، عن عنبسة، به، واقتصر على الشطر الأول أيضاً .

ومن خلال ما تقدم يتبين أن مدار هذا الحديث على عنبسة بن عبدالرحمن، وهو متروك، كما تقدم التفصيل في ترجمته في الحديث الثالث، وقد اضطرب فيه فرواه على عدة أوجه مما يزيده ضعفاً .

ويضاف إلى ذلك أن الحديث الذي أورد الترمذي فيه أيضاً محمد بن زاذان، وهو متروك[١] .

ومنه يتبين أن حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالنكارة، لتفرد عنبسة به، وهو متروك، ولوجود محمد بن زاذان، وهو متروك أيضاً . والله أعلم .

* * *

=

والصواب أن رواية القضاعي ليس فيها ذكر ابن المنكدر .

(١) تقريب التهذيب (٥٨٨٢) .

الحديث السادس :

قال الإمام الترمذي(١):

حدَّثنا مَحمُودُ بن غَيلانَ، حدَّثنا شَبَابَةُ، عَن حَمزَةَ، عَن أَبي الزُّبير، عَن جَابر، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا كَتَبَ أَحَدُكُم كِتَابًا فَليُتَرِّبهُ(٢) فَإِنَّهُ أَنجَحُ لِلحَاجَةِ**».

قَالَ أبو عِيسَى: «هَذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ لا نَعرِفُهُ عَن أَبي الزُّبَيرِ إِلا مِن هَذا الوَجهِ .

---

(١) جامع الترمذي ٥/ ٦٦ (٢٧١٣) .

(٢) قال صاحب تحفة الأحوذي ٧/ ٤١٠: «قوله: «فليتربه» بتشديد الراء: من التتريب، ويجوز أن يكون من الإتراب، قال في «المجمع»: أي ليسقطه على التراب اعتماداً على الحق تعالى في إيصاله إلى المقصد، أو أراد: ذر التراب على المكتوب، أو ليخاطب الكاتب خطابا على غاية التواضع، أقوال انتهى . وقال المظهر: قيل معناه فليخاطب خطاباً على غاية التواضع، والمراد بالتتريب المبالغة في التواضع في الخطاب، قال القارىء: هذا موافق لمتعارف الزمان لاسيما فيما بين أرباب الدنيا وأصحاب الجاه لكنه مع بعد مأخذ هذا المعنى من المبنى مخالف لمكاتبته ﷺ إلى الملوك وكذا إلى الأصحاب انتهى . قيل: ويمكن أن يكون الغرض من التتريب تجفيف بلة المداد صيانة عن طمس الكتابة ولا شك أن بقاء الكتابة على حالها أنجح للحاجة، وطموسها مخل للمقصود . قلت: قول من قال إن المراد بتتريب الكتاب ذر التراب عليه للتجفيف هو المعتمد . قال في القاموس أتربه جعل عليه التراب انتهى . وقال في النهاية يقال أتربت الشيء إذا جعلت عليه التراب». انتهى .

قَالَ: وَحَمزَةُ هُوَ عِندِي ابنُ عَمرو[1] النَّصِيبِيُّ، وهُوَ ضَعِيفٌ فِي الحَدِيثِ».

تخريج الحديث :

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/ ٨٣ (١٠٥) من طريق الترمذي، عن محمود بن غيلان .

وأبو نعيم في تاريخ أصبهان ٢/ ٢٣٨، والسمعاني في أدب الإملاء (١٧٤)، من طريق يحيى بن حاتم العسكري .

كلاهما عن شبابة به .

وأخرجه الدارقطني في الأفراد (أطراف الغرائب ٢/ ٤٠٤ (١٧٥٣)) من طريق شبابة به . وقال: «تفرد به شبابة عن حمزة عنه» (أي عن أبي الزبير) .

قلت: لم يتفرد به شبابة؛ فقد تابعه خالد بن حيان :

أخرجه العُقيلي ١/ ٢٩١ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/ ٨٢ (١٠٤) ـ من طريق خالد بن حيّان، عن حمزة به، وقال في متنه: «تربّوا الكتاب فإنه أعظم للبركة وأنجح للحاجة».

---

(١) كذا نسبه الترمذي، والصواب أنه ابن ميمون، كما في مصادر ترجمته، وقال المزي: «ولا نعلم أحداً قال فيه: حمزة بن عمرو النصيبي إلا الترمذي، وكأنه اشتبه عليه بحماد بن عمرو النصيبي» (تهذيب الكمال ٧/ ٣٢٦) .

وقال العُقيلي :«لا يحفظ هذا الحديث بإسناد جيّد».

قلت: ومداره على حمزة النّصيبي، وهو متفق على تضعيفه جداً، ومما قيل فيه :

قال الإمام أحمد: «مطروح الحديث»[١].

وقال البخاري: «منكر الحديث»[٢].

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث منكر الحديث»[٣].

وقال النسائي[٤]، والدارقطني[٥]: «متروك الحديث».

وقال ابن عدي :«يضع الحديث ... وكل ما يرويه أو عامته مناكير موضوعة، والبلاء منه ليس ممن يروي عنه ولا ممن يروي هو عنهم»[٦].

وقال ابن حبّان: «ينفرد عن الثقات بالأشياء الموضوعات، كأنه كان المتعمد لها، لا تحل الرواية عنه»[٧].

وقال الحاكم :«يروي عن نافع وعطاء وأبي الزبير

---

(١) الجرح والتعديل ٣/ ٢١٠، تهذيب الكمال ٧/ ٣٢٤ .
(٢) التاريخ الكبير ٣/ ٥٣، التاريخ الصغير ٢م١٩٥، الضعفاء (٨٨) .
(٣) الجرح والتعديل ٣/ ٢١٠، تهذيب الكمال ٧/ ٣٢٥ .
(٤) الضعفاء والمتروكين (١٣٩)، تهذيب الكمال ٧/ ٣٢٥ .
(٥) سؤالات البرقاني (١١٣)، تهذيب الكمال ٧/ ٣٢٥ .
(٦) الكامل ٢/ ٧٨٥، ٧٨٧ ، تهذيب الكمال ٧/ ٣٢٥ .
(٧) المجروحين ١/ ٢٧٠، تهذيب الكمال ٧/ ٣٢٥ .

أحاديث موضوعة»[١].

وضعفه أبو زرعة، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، وغيرهم[٢].

وقال الذهبي: «تركوه»[٣].

وقال ابن حجر: «متروك متهم بالوضع»[٤].

وللحديث طريق أخرى عن أبي الزبير:

ولكنه من رواية بقية بن الوليد، وقد اضطرب فيه:

١ ـ فرواه مرة عن عمرو بن أبي عمرو، عن أبي الزبير، عن جابر، بنحو المتن السابق:

أخرجه ابن عدي في الكامل ٥/ ١٦٨١ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/ ٨٢ (١٠٣) ـ من طريق كثير بن عبيد.

وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٥/ ٣١٠، من طريق محمد بن عمرو بن حنّان.

كلاهما عن بقية، عن عمرو بن أبي عمرو الكلاعي به نحوه.

---

(١) المدخل إلى الصحيح (٤٧).

(٢) انظر الجامع في الجرح ١/ ١٩٨.

(٣) الكاشف ١/ ٣٥١ (١٢٣٤).

(٤) تقريب التهذيب (١٥١٩).

وقال ابن عدي في ترجمة عمرو بن أبي عمر: «ليس بمعروف، حدَّث عنه بقية، منكر الحديث عن الثقات ... وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظات، وعمرو بن أبي عمر مجهول، ولا أعلم يروي عنه غير بقية، كما يروي عن سائر المجهولين».

٢ ـ ورواه بقية مرة أخرى بلفظ: «تَرِّبوا الكتاب فإن التراب مبارك» :

أخرجه أبو طاهر المخلص في الفوائد المنتقاة ق ٦٩/ ١ (كما في السلسلة الضعيفة ١٧٣٩) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/ ٨٢ (١٠٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٥/ ٣١٠، والسمعاني في أدب الإملاء (١٧٤)، وأبو بكر الأنصاري في المشيخة الكبرى ٢/ ٧٣١ (٢٢٢) ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ٣٣/ ١٤ ـ، ورواه ابن عساكر في الموضع السابق من طريق أخرى، والضياء المقدسي في المختارة ١٠/ ق ٩٩/ ٢ (كما في السلسلة الضعيفة ١٧٣٩) .

كلهم من طريق أبي ياسر عمار بن نصر، عن بقية، به نحوه .

وقال ابن عساكر: «قال الدارقطني: تفرد به بقية عن عمرو بن أبي عمر».

٣ ـ ورواه مرة ثالثة عن أبي أحمد الدمشقي، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعا: «تَرّبوا صحفكم أنجح لها، والتراب مبارك» .

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٩/ ٣٣ (٦٤١٨)، وفي كتاب الأدب (١٣٨) ــ وعنه ابن ماجه ٢/ ١٢٤٠ (٣٧٧٤) ـ عن يزيد بن هارون عن بقية به .

وقال أبو طالب أحمد بن أبي يحيى البغدادي: «سألت أحمد بن حنبل في السجن عن حديث يزيد بن هارون، عن بقية، عن أبي أحمد، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ قال :«إذا كتبت كتاباً فتَرّبه فإنه أنجح للحاجة، والتراب مبارك» . فقال: كتبه بقية أبو يحمد، وهذا منكر، وما روى بقية عن بَحير وصفوان والثقات يُكتب، وما روي عن المجهولين لا يُكتب»[1] .

٤ ـ ورواه مرة رابعة عن عُمر بن موسى، عن أبي الزبير، عن جابر :

ذكر ذلك المزي في تهذيب الكمال ٣٣/ ١٤، من رواية إسحاق بن يعقوب العطار، عن عمار بن نصر، عن بقية، به .

---

(١) الكامل في الضعفاء ٢/ ٥٠٥، تاريخ دمشق ١٠/ ٣٤٢، ٦٦/ ٥، تهذيب الكمال ٣٣/ ١٣ .

قلت ومداره في هذه الطرق كلها على بقية، وهو معروف بالتدليس عن الضعفاء، وشيخه في الوجهين الأول والثاني: عمرو بن أبي عمر، وهو أبو أحمد الوارد في الوجه الثالث، ضعيف جداً، تقدم قول ابن عدي فيه أنه منكر الحديث، وقال البيهقي :«هو من مشايخ بقية المجهولين وروايته منكرة»[١].

وقيل أنه هو عمر بن موسى الوارد في الوجه الرابع، كما رجح ذلك الذهبي في الميزان حيث قال في ترجمة عمر بن أبي عمر :«وأحسبه عمر بن موسى الوجيهي ذاك الهالك»[٢].

وعليه فالحديث ضعيف جداً، وزاده ضعفاً تحقق تدليس بقية فيه .

وقد ضعف هذا الحديث غير واحد من الأئمة، وحكم عليه بعضهم بالوضع :

وقد تقدم قول الترمذي والإمام أحمد بأنه منكر

وتقدم قول العُقيلي: «لا يحفظ هذا الحديث بإسناد جيد».

---

(١) تاريخ دمشق ١٠٤٥/ ٣١١، تهذيب الكمال ٢١/ ٤٧٤، ٣٣/ ١٣ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٢١٥ (٦١٧٦) .

وقال ابن معين: «ذاك إسناد لا يسوى فلساً»[١].

وحكم عليه القزويني بالوضع[٢].

وقال العلائي: «الحديث ضعيف جداً، لا تبعد نسبته إلى الوضع»[٣].

وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية، وذكر شواهد له كلها ضعيفة جداً . ثم قال: «ليس في هذه الأحاديث ما يصح عن رسول الله ﷺ»[٤].

وحكم الشيخ الألباني - رحمه الله - على حديث الترمذي بأنه ضعيف، وعلى حديث بقية بأنه منكر[٥].

ومما تقدم يتضح أن حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالنكارة لتفرد حمزة النصيبي به، وهو متروك كما تقدم .

وقد ورد للحديث طريق أخرى عن جابر، لكنها ضعيفة جداً كما تقدم، والله أعلم .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٧٨ (٥٨٦)، أدب الإملاء (١٧٤)، العلل المتناهية ١/ ٨٥ .

(٢) انظر الرسالة الملحقة في آخر مشكاة المصابيح ٣/ ١٧٨٤ . وقد تعقبه الحافظ ابن حجر بأنه ضعيف فقط، وراجع النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح (٦١ - ٦٣) .

(٣) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح ص ٣٩، رقم ٨ .

(٤) العلل المتناهية ١/ ٨٤ .

(٥) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤/ ٢٢٣ (١٧٣٨، ١٧٣٩) .

الحديث السابع :

قال الإمام الترمذي[١] :

حدَّثنا إسمَاعِيلُ بنِ مُوسَى، حدَّثنا مُحَمَّدُ بن عُمَرَ بن الرُّومِيِّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَن سَلَمَةَ بن كُهَيلٍ، عَن سُوَيدِ بن غَفَلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَن عَلِيٍّ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَنَا دَارُ الحِكمَةِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» .

قَالَ أبو عِيسَى :«هَذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مُنكَرٌ، وَرَوَى بَعضُهُم هَذا الحَدِيثَ عَن شَرِيكٍ وَلَم يَذكُرُوا فِيهِ: عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، وَلا نَعرِفُ هَذا الحَدِيثَ عَن واحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ غير[٢] شَرِيكٍ، وَفِي البَاب عَن ابنِ عَبَّاس».

تخريج الحديث :

روى سلمة بن كهيل هذا الحديث، واختلف عليه وعلى أحد الرواة عنه :

---

(١) جامع الترمذي ٥/ ٦٣٧ (٣٧٢٣) .

(٢) وقع في طبعة شاكر (عن شريك) والتصويب من طبعة دار الغرب ٦/ ٨٦، وتحفة الأشراف ٧/ ٤٢١ . واقتصر في التحفة على قول الترمذي: غريب . وكذا نقله ابن الجزري عن الترمذي في مناقب الأسد الغالب (٢٩) .

أولاً: رواه شَريك، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن عمر الرومي، عن شريك، عن سلمة، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي :

أخرجه الترمذي كما تقدم .

والطبري في تهذيب الآثار (مسند علي ص ١٠٤) .

كلاهما عن إسماعيل بن موسى السدي، عن محمد بن عمر الرومي به مثله .

وقال الترمذي في العلل الكبير ٢/ ٩٤٢: «وسألت محمداً عنه فلم يعرفه، وأنكر هذا الحديث»[١].

ثم قال الترمذي :«لم يرو عن أحد من الثقات من أصحاب شريك، ولا نعرف هذا من حديث سلمة بن كهيل من غير حديث شريك».

وقال الطبري: «هذا خبر صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين :

إحداهما: أنه خبر لا يُعرف له مخرج عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه .

---

(١) ونقل الزركشي قول الترمذي هذا، وجاء عنده: (سألت محمداً عن هذا الحديث فأنكره، وقال: هذا حديث منكر، وليس له وجه صحيح) انظر التذكرة في الأحاديث المشتهرة ص ١٦٣.

والأخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة».

وقال الذهبي: «أخرج الترمذي عن محمد بن عمر الرومي عن شريك حديث: أنا دار الحكمة وعلي بابها، فما أدري من وضعه»[1].

قلت: ومحمد بن عمر، ضعيف جداً في شريك، فقد ضعفه أبو زرعة، وأبو داود، وقال أبو حاتم: «روى عن شريك حديثاً منكراً»[2].

ولعله يعني به هذا الحديث .

٢ ـ ورواه محمد بن عمر مرة أخرى، وعبدالحميد بن بحر، وسويد بن سعيد، عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي :

أخرجه القطيعي في زوائده على فضائل الصحابة ٢/ ٦٣٤ (١٠٨١)، وفي جزء الألف دينار (٢١٦)، والآجري في الشريعة ٣/ ٢٣٢ (١٦٠٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ١/ ٨٨ (٣٤٧)، وابن بطة في الإبانة (كما في تلخيص الموضوعات ص ١١٦، وتنزيه الشريعة ١/ ٣٧٧) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٦٨ .

(٢) تهذيب الكمال ٢٦/ ١٧٢ .

٢/ ١١١ (٦٥٤) ـ، ورواه ابن حبان في المجروحين ٢/ ٩٤ معلقاً، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٧٨ . من طريق محمد بن عمر الرومي[١] .

والآجري في الشريعة ٣/ ٢٣٢ (١٦٠٧)، وأبو نعيم في الحلية ١/ ٦٤ ـ ومن طريقه ابن الجزري في مناقب الأسد الغالب (٢٩) ـ، وابن الجوزي في الموضوعات ٢/ ١١١ (٦٥٥، ٦٥٦)، من طريق عبدالحميد بن بحر .

وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٧٨، والذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥١، من طريق سويد بن سعيد .

كلهم عن شريك به نحوه .

قلت: ومحمد بن عمر تقدم أنه ضعيف جداً في شريك .

وعبدالحميد بن بحر كان يسرق الحديث[٢] .

وسويد بن سعيد، ضعيف عمي فكان يلقن ما ليس من حديثه، وكذبه ابن معين، وقال أحمد: «متروك»، وقال البخاري: «حديثه منكر»[٣] .

---

(١) لكن ابن حبان أورده في ترجمة عمر بن عبدالله الرومي . وقال الذهبي: كذا قال ابن حبان فوهم ... بل الراوي عن شريك هو محمد بن عمر الرومي، وهو ولد المذكور، فأما الأب فثقة (ميزان الاعتدال ٣/ ٢١٢) .

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٥٣٨ .

(٣) انظر ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤٨ .

وذكر الذهبي هذا الحديث فيما استنكر عليه[1].

٣ ـ وروي عن شريك، عن سلمة، عن رجل، عن الصنابحي، عن علي:

ذكره الدارقطني في العلل ٣/ ٢٤٧، ولم أقف على من أخرجه.

ولعل هذا الرجل المبهم هو سويد بن غفلة الوارد في الوجه الأول، وبهذا فلا يعتبر وجهاً مستقلاً.

ثانياً: ورواه يحيى بن سلمة بن بن كهيل، عن أبيه، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، ولم يسنده:

ذكره الدارقطني في العلل ٣/ ٢٤٧، ولم أقف على من أخرجه.

ويحيى بن سلمة: متروك، وكان شيعياً[2].

ومما تقدم يتضح أن الحديث ضعيف جداً من رواية شريك وسلمة بن كهيل، فرواته في جميع هذه الأوجه ضعفاء جداً أو متروكين، وقد حكم عليه بعضهم بالوضع كما سيأتي.

وله طرق أخرى عن علي، وكلها ضعيفة جداً أيضاً:

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥١.

(٢) تقريب التهذيب (٧٥٦١).

- فأخرجه ابن مردويه (كما في الموضوعات لابن الجوزي ٢/ ١١٢، واللآلي المصنوعة ١/ ٣٢٨)، من طريق الحسن بن محمد، عن جرير، عن محمد بن قيس، عن الشعبي، عن علي مرفوعاً .

ومن طريق الحسين بن علي، عن أبيه، نحوه مرفوعاً .

وقال ابن الجوزي عن الطريق الأولى: «محمد بن قيس مجهول».

وقال عن الطريق الثانية: «فيه مجاهيل».

- وأخرجه أبو الحسن الحربي في أماليه (كما في اللآلي المصنوعة ١/ ٣٣٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٧٨ ـ، عن إسحاق بن مروان، عن أبيه، عن عامر بن كثير السراج، عن أبي خالد، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، عن علي أن النبي ﷺ قال :«أنا مدينة العلم[١]، وأنت بابها يا علي، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها».

قلت: وفيه سعد بن طَريف، وهو متروك رافضي ورماه ابن حبان بالوضع[٢].

(١) كذا وقع في اللآلي، ووقع في تاريخ دمشق: مدينة الجنة، وقال ابن عساكر: كذا قال، والمحفوظ مدينة الحكمة .

(٢) تقريب التهذيب (٢٢٤١) .

والأصبغ بن نُباته: متروك رمي بالرفض[(١)].

- وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه ١/ ٣٠٩، والذهبي في الميزان ٤/ ٣٦٦ معلقاً . من طريق عباد بن يعقوب، عن يحيى بن بشار الكندي، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي . وعن عاصم بن ضمرة، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ :«شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين من ثمرها، والشيعة ورقها، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب، وأنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أرادها فليأت الباب».

وقال الخطيب: «يحيى بن بشار الكندي الكوفي، حدَّث عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، وجميعاً مجهولان».

وذكر الذهبي هذا الحديث فيما استنكر على يحيى، وقال :«يحيى بن بشار الكندي شيخ لعباد بن يعقوب الرواجني لا يُعرف، عن مثله، وأتى بخبر باطل».

- وأخرجه ابن النجار في تاريخه (كما في اللآلي المصنوعة ١/ ٣٣٤) من طريق علي بن محمد بن مهرويه، عن داود بن سليمان الغازي، عن علي بن موسى الرضا،

(١) تقريب التهذيب (٥٣٧) .

عن آبائه، عن علي مرفوعاً نحوه.

وقال الذهبي في الميزان ٢/ ٨ في ترجمة داود بن سليمان: «شيخ كذاب، له نسخة موضوعة عن علي الرضا، رواها علي بن محمد بن مهرويه القزويني الصدوق عنه»..

وللحديث شواهد، ولكنها كلها موضوعة، ويطول بسط الكلام فيها [(١)].

ومما تقدم يتضح أن الحديث لا يثبت عن علي رضي الله عنه، وحكم عليه عدد من الأئمة بالضعف الشديد، أو الوضع:

وقد تقدم حكم البخاري والترمذي السابق عليه بالنكارة، وإشارة أبي حاتم إلى ذلك، وتضعيف الطبري له، وحكم الذهبي عليه بالوضع.

وقال البخاري أيضاً: «ليس له وجه صحيح» [(٢)].

---

(١) انظر الموضوعات لا بن الجوزي ٢/ ١١٠ وما بعدها، المقاصد الحسنة رقم (١٨٩)، الأجوبة المرضية ٢/ ٨٧٧، اللآلي المصنوعة ١/ ٣٢٩ وما بعدها، تنزيه الشريعة ١/ ٣٧٧، الفوائد المجموعة ص ٣٤٩ وما بعدها، النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر على المصابيح ص ١٠٣ وما بعدها، وتعليق محقق جزء الألف دينار ص ٣٣٣ وما بعدها، وبحث: تخريج حديث أنا مدينة العلم، للأخ خليفة الكواري منشور في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر، العدد (١٠).

(٢) التذكرة في الأحاديث المشتهرة ص ١٦٣، المقاصد الحسنة (١٨٩)، الأجوبة المرضية ٢/ ٨٧٨.

وقال ابن معين: «كذب لا أصل له»[(١)].

وقال الدارقطني :«الحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي»[(٢)].

وقال ابن حبان :«وهذا خبر لا أصل له عن النبي ﷺ، ولا شريك حدَّث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحي أسنده، ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية فحفظه ثم أقلبه على شريك وحدَّث بهذا الإسناد»[(٣)].

وقال العُقيلي :«ولا يصح في هذا المتن حديث»[(٤)].

وقال ابن الجوزي: «الحديث لا أصل له»[(٥)].

وقال أبو الفتح الأزدي: «لا يصح في هذا الباب شيء»[(٦)].

وقال الإمام النووي: «وأما الحديث المروي عن الصنابحي عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا دار الحكمة وعلي بابها»، وفي رواية:«أنا مدينة العلم وعلي

---

(١) تاريخ بغداد ١١/ ٢٠٤، الأجوبة المرضية ٢/ ٨٧٨ .
(٢) العلل ٣/ ٢٤٨ .
(٣) المجروحين ٢/ ٩٤ .
(٤) الضعفاء ٣/ ١٤٩ .
(٥) الموضوعات ٢/ ١١٨ .
(٦) البداية والنهاية ١١/ ٩٦ .

بابها» فحديث باطل ...»[١].

وقال أبو بكر بن العربي :«حديث باطل»[٢].

وقال ابن دقيق العيد: «هذا الحديث لم يثبتوه، وقيل إنه حديث باطل»[٣].

وقال الذهبي :«وهذا الحديث شُبه لبعض المحدثين السذج، فإنه موضوع»[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وحديث :«أنا مدينة العلم وعلي بابها» أضعف وأوهى، ولهذا إنما يُعدُّ في الموضوعات، وإن رواه الترمذي . وذكره ابن الجوزي وبيّن أن سائر طرقه موضوعة، والكذب يُعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم ولم يكن لها إلا باب واحد، ولم يبلغ العلم عنه إلا واحد فسد أمر الإسلام، ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المُبلّغ عنه العلم واحداً، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب ... فعُلم أن الحديث إنما افتراه زنديق جاهل

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣١٩ .

(٢) أحكام القرآن ٣/ ١١٠٢ .

(٣) التذكرة في الأحاديث المشتهرة (١٦٤)، المقاصد الحسنة (١٨٩)، الأجوبة المرضية ٢/ ٨٧٨ .

(٤) تلخيص الموضوعات (٢٥٦) .

ظنّه مدحاً، وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في دين الإسلام؛ إذ لم يُبلّغه إلا واحد، ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر؛ فإن جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول ﷺ من غير علي ...»(١).

وقد حكم عليه بالوضع كل من: ابن الجوزي(٢)، والذهبي(٣)، وشيخ الإسلام ابن تيمية(٤)، والشيخ عبدالرحمن المعلمي(٥)، والشيخ الألباني(٦).

ومع ما تقدم من كلام الأئمة المتقدمين والمتأخرين على شدة ضعف هذا الحديث، إلا أن الإمام العلائي(٧)، والحافظ ابن حجر(٨)، والسخاوي(٩)،

---

(١) منهاج السنة النبوية ٧/ ٥١٥، المنتقى من منهاج الاعتدال (ص ٥٢٢) .
(٢) الموضوعات: (١ / ٥٣٣).
(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٤١٥، ٣/ ٦٦٨، تلخيص المستدرك ٣/ ١٢٦، تلخيص الموضوعات ص ١١٦ .
(٤) منهاج السنة ٧/ ٥١٥، أحاديث القصاص (ص ٦٢)، الفتاوى ٤/ ٤١٠، ١٨/ ١٢٣.
(٥) في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص ٣٤٩).
(٦) ضعيف الجامع الصغير رقم (١٣٢٢).
(٧) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح ص ٥٢، رقم ١٨ .
(٨) اللآلي المصنوعة ١/ ٣٣٤، أجوبة الحافظ ابن حجر على أحاديث المصابيح ٣/ ٣١٧، لسان الميزان ٢/ ١٢٣ .
(٩) المقاصد الحسنة (ص ٩٨)، رقم ١٨٩ .

والسيوطي[١]، والشوكاني[٢]، مالوا إلى تقويته وتحسينه، لوروده من روايات أخرى عن ابن عباس، وفيما ذهبوا إليه نظر، وحديث ابن عباس موضوع، وليس هنا مقام التوسع في ذلك، وقد ناقش ذلك الإمام المعلمي في تعليقه على الفوائد المجموعة بكلام نفيس فراجعه[٣].

ومما تقدم يتضح أن حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالنكارة لأجل عمر بن محمد، وهو ضعيف جداً في شريك، وهذا الحديث من روايته عنه، والله أعلم .

* * *

(١) اللآلي المصنوعة ١/ ٣٣٤ .
(٢) الفوائد المجموعة (ص ٣٤٩) .
(٣) حاشية الفوائد المجموعة ص ٣٤٩ وما بعدها .
وانظر تخريج حديث أنا مدينة العلم، والنقد الصحيح رقم ١٨، وتعليق محقق جزء الألف دينار .

الحديث الثامن :

قال الإمام الترمذي[١]:

حدَّثنا أبو بَكر مُحَمَّدُ بن نَافِعٍ، حدَّثنا النَّضرُ بن حَمَّادٍ، حدَّثنا سَيفُ بن عُمَرَ، عَن عُبَيدِاللَّهِ بن عُمَرَ، عَن نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا رَأَيتُم الَّذِينَ يَسُبُّونَ أَصحَابي فَقُولُوا: لَعنَةُ اللهِ عَلَى شَرِّكُم**».

قَالَ أبو عِيسَى: «هَذَا حَدِيثٌ مُنكَرٌ، لا نَعرِفُهُ مِن حَدِيثِ عُبَيدِاللَّهِ بن عُمَرَ إلا مِن هَذا الوَجهِ، وَالنَّضرُ مَجهُولٌ، وَسَيفٌ مَجهُولٌ».

تخريج الحديث :

أخرجه البزار (كشف الأستار ٣/ ٢٩٣ (٢٧٧٨))، عن محمد بن المؤمل بن الصبّاح .

والقطيعي في جزء الألف دينار (٢٦٧)، وفي زوائده على فضائل الصحابة (٦٠٦) ـ وعنه أبو محمد الخلال في أماليه (٦٣)، ومن طريق الخلال أخرجه المزي في تهذيب الكمال ١٢/ ٧٢٣[٢]، والذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٦ ـ . عن

---

(١) جامع الترمذي ٥/ ٦٩٧ (٣٨٦٦) .

(٢) سقط اسم محمد بن يونس من المطبوع من تهذيب الكمال، وهو موجود في =

محمد بن يونس الكديمي .

والطبراني في الأوسط ٩/ ١٦٧ (٨٣٦٢)، من طريق الحسن بن عمر الأزدي .

والخطيب في تاريخ بغداد ١٣/ ١٩٥، وفي تالي تلخيص المتشابه ٢/ ٤٧٧، من طريق المغيرة بن المهلب .

كلهم عن النضر بن حماد به نحوه .

وقال البزار: «لا نعلم رواه عن عُبيدالله إلا سيف».

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عُبيدالله إلا سيف، تفرد به النضر».

ومما تقدم يتضح أن مدار الحديث على النضر بن حماد عن سيف بن عمر، وفيما يلي ترجمة لهما :

- **النَّضر بن حماد الفَزَاري، أبو عبدالله الكوفي .**

قال أبو حاتم: «ضعيف»[1]. وذكره ابن الجوزي في الضعفاء[2].

=

النسخة الخطية (ق ٥٦٦) وفي المصادر التي أخرج المزي الحديث من طريقها .

(١) الجرح والتعديل ٨/ ٤٧٩، تهذيب الكمال ٢٩/ ٣٧٧ .

(٢) الضعفاء والمتروكين ٣/ ١٦٠ (٣٥٢١) .

وقال الذهبي[١]، وابن حجر[٢]: «ضعيف».

- سَيف بن عُمر التميمي الكوفي، صاحب كتاب «الردة» و «الفتوح» .

الأكثرون على أنه ضعيف جداً، ومما قيل فيه :

قال ابن معين[٣]، والنسائي[٤]، والدارقطني[٥]: «ضعيف».

وقال الدارقطني في موضع آخر: «متروك»[٦].

وقال أبو حاتم: «متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي»[٧].

وقال ابن نمير: «كان سيف يضع الحديث، وكان اتهم بالزندقة»[٨].

وقال أبو داود: «ليس بشيء»[٩].

---

(١) الكاشف ٢/ ٣٢٠ (٥٨٢٩) .

(٢) تقريب التهذيب (٧١٣٢) .

(٣) تاريخ الدوري ٢/ ٢٤٥، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٦ .

(٤) الضعفاء والمتروكين (٢٥٦)، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٦ .

(٥) تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٦ .

(٦) سؤالات البرقاني (٢٠٠)، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٦ .

(٧) الجرح والتعديل ٤/ ٢٧٨، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٦ .

(٨) المجروحين ١/ ٣٤٦، إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٩٥ .

(٩) سؤالات الآجري ١/ ٢١٤ (٢١٦)، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٦ .

وقال ابن حبان: اتهم بالزندقة ... يروي الموضوعات عن الأثبات»[١].

وقال ابن عدي: «بعض أحاديثه مشهورة، وعامتها منكرة لم يتابع عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق»[٢].

وقال الحاكم: «اتهم بالزندقة، وهو ساقط في رواية الحديث»[٣].

وقال أبو سعيد النقاش: «عامة أحاديثه موضوعة»[٤].

وقال ابن الجوزي: «متهم بوضع الحديث»[٥].

وذكره أبو العرب، والساجي، والعُقيلي، والبلخي في جملة الضعفاء[٦].

وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف في الحديث، عمدة في

(١) المجروحين ١/ ٣٤٥، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٦ .

(٢) الكامل ٣/ ١٢٧٢، تهذيب الكمال ١٢/ ٣٢٦ .

(٣) المدخل إلى الصحيح (٧٦)، إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٩٤ .

(٤) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٩٤ .

(٥) الموضوعات ١/ ٣٦٢ . وقد نقل مغلطاي ٦/ ١٩٤ عن ابن الجوزي أنه قال عنه في الموضوعات: كذاب بإجماعهم، ووهم في ذلك، فهذا القول من ابن الجوزي صدر في حق سيف بن محمد الثوري، كما في الموضوعات ١/ ٢٧٣، ٣/ ٤٧٠ .

(٦) إكمال تهذيب الكمال ٦/ ١٩٤ .

التاريخ»[١].

قلت: ولعل الراجح أنه ضعيف جداً، لاتفاق الأكثر على ذلك، والله أعلم .

ومما تقدم يتضح أن حكم الترمذي على هذا الحديث بالنكارة لأجل سيف بن عمر، حيث تبين أنه ضعيف جداً، وقد تفرد بهذا الحديث، كما تقدم، والله أعلم .

وقد روي الحديث عن ابن عمر من غير هذه الطريق .

فقد رواه عطاء بن أبي رباح، واختلف عليه :

١ ـ فرواه مالك بن مغول، عن عطاء، عن ابن عمر، مرفوعاً :

أخرجه الطبراني في الكبير ١٢/ ٤٣٤ (١٣٥٨٨)، وفي الأوسط ٨/ ١٠ (٧٠١١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧/ ١٣٢٢ (٢٣٤٨)، والسهمي في تاريخ جرجان (ص ٢٥٢). من طريق عبدالحميد بن عصام الجرجاني .

والعُقيلي في الضعفاء ٢/ ٢٦٤، والضياء المقدسي في كتاب النهي عن سب الأصحاب (٧)، من طريق

---

(١) تقريب التهذيب (٢٧٢٤) .

عبدالله بن أيوب المخرمي .

والسهمي في تاريخ جرجان[1](ص ٢٥٤)، من طريق عبدالرحمن بن الوليد الجرجاني .

وأبو القاسم الحرفي في أماليه (١٢)، من طريق الحسين بن عيسى البسطامي .

كلهم عن عبدالله بن سيف، عن مالك بن مغول، عن عطاء، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال :«لعن الله من سبّ أصحابي» .

وقال الطبراني في الأوسط: «لم يرو هذا الحديث عن مالك بن مغول إلا عبدالله بن سيف، تفرد به عبدالحميد بن عصام»[2] .

وقال العُقيلي: «وفى النهى عن سب أصحاب رسول الله ﷺ أحاديث ثابتة الأسانيد من غير هذا الوجه، وأما اللعن فالرواية فيه لينة، وهذا يروى عن عطاء مرسل».

قلت: وفيه عبدالله بن سيف الخوارزمي، وهو ضعيف جداً[3] .

---

(١) تصحف اسم عبدالله بن سيف في هذا الموضع إلى (عبدالله بن يوسف) فليصحح، وقد وقع على الصواب في الموضع الأول من تاريخ جرجان .

(٢) قلت: لم يتفرد به عبدالحميد بن عصام، فقد تابعه اثنان كما تقدم .

(٣) انظر لسان الميزان ٣/ ٢٩٩ (١٢٤٤) .

٢ ـ ورواه محمد بن خالد، ومحمد بن أبي مرزوق، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلاً :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٢/ ١٧٩ (١٢٤٦٥) ـ وعنه ابن أبي عاصم في السنة ٢/ ٦٨٧ (١٠٣٥) ـ، ورواه عبدالله بن أحمد في فضائل الصحابة ١/ ٥٤ (١٠)، من طريق أبي معاوية .

وعبدالله بن أحمد في فضائل الصحابة ١/ ٥٤ (١١)، من طريق عبثر أبي زبيد .

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧/ ١٣٢٢ (٢٣٤٧)، من طريق أبي أحمد الزبيري .

وأبو نعيم في الحلية ٧/ ١٠٣، من طريق أبي يحيى الحماني، عن سفيان .

كلهم (أبومعاوية، وعبثر، وأبو أحمد، وسفيان)، عن محمد بن خالد .

وأخرجه البغوي في الجعديات ٢/ ٦٧ (٢٠٢٥)، عن فضيل بن مرزوق، عن محمد بن أبي مرزوق[1] .

---

(١) والراجح أنه هو محمد بن خالد المتقدم عند بقية من أخرج الحديث، فقد ذكر المزي ٢٥/ ١٥٤ وغيره فضيل بن مرزوق في الرواة عن محمد بن خالد، وعطاء في شيوخه . إضافة إلى عدم وقوفي على من روى هذه الرواية عن عطاء غيرهما، مما يقوي أنهما واحد، والله أعلم .

ومحمد بنٍ خالد، وابن أبي مرزوق، كلاهما عن عطاء به نحوه مرسلاً .

وقال أبو نعيم: «كذا رواه أبو يحيى الحماني عن سفيان وأرسله، وتفرد به عنه، ومحمد بن خالد يعرف بأبي خبية[١] الكوفي الضبي».

قلت: ومحمد بن خالد، قال عنه الذهبي و ابن حجر: «صدوق»[٢] .

وابن أبي مرزوق، يحتمل أن يكون هو ابن خالد، كما تقدم في التعليق على اسمه، وإن لم يكن هو، فلم أقف له على ترجمة .

ولذا فالوجه الثاني أرجح عن عطاء، لأن راويه صدوق في حين أن رواية مالك بن مغول ضعيفة جداً ولا تثبت عنه، كما تقدم .

وهذا ما ذهب إليه العُقيلي، حيث صوب الوجه المرسل، كما تقدم النقل عنه .

ولكن مرسلات عطاء ضعيفة، كما قال الإمام

---

(١) وقع في المطبوع من الحلية (حمنة) والصواب ما أثبته كما في المؤتلف والمختلف ٢/ ٨٧٣، و الإكمال ٣/ ١١٩ .

(٢) الكاشف ٢/ ١٦٨ (٤٨٢٦)، تقريب التهذيب (٥٨٥١) .

أحمد :«ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء؛ فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد»[١].

وله طريق أخرى عن ابن عمر :

فقد أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٣/ ١٥٠، من طريق محمد بن الفضل الخرساني، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال :«إن الناس يكثرون وأصحابى يقلون، ولا تسبوا أصحابي، لعن الله من سب أصحابي».

قلت: فيه محمد بن الفضل، وهو متروك[٢]، وقد اضطرب في هذا الحديث على أوجه كثيرة ذكرها الخطيب في الموضع السابق .

وروي من وجه آخر عن ابن عمر :

أخرجه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ٣/ ٢٦١ (٤٨٣)، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ١/ ٩٣، من طريق أحمد بن إبراهيم بن يزيد، عن أبي سفيان صالح بن مهران، عن النعمان، عن سفيان، عن العمري، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال :« كل الناس يرجو النجاة يوم القيامة إلا من سب أصحابي فإن أهل الموقف يلعنهم».

---

(١) تهذيب الكمال ٢٠/ ٨٣ .

(٢) تاريخ بغداد ٣/ ١٥٠، ١٥١، ميزان الاعتدال ٤/ ٦ .

قلت: وفي إسناده أحمد بن إبراهيم بن يزيد ضعيف جداً:

قال أبو الشيخ: «حدّث أحمد بحديثين منكرين لم يتابع عليه[(١)]». وذكر له هذا الحديث، وحديث آخر.

وقال أبو نعيم: «يتفرد بأحاديث في الفضائل عن أبي سفيان صالح بن مهران عن النعمان بن عبدالسلام حديثا واهياً»[(٢)].

وقال الذهبي وابن حجر: «له مناكير»[(٣)].

ومما تقدم يتبين أن هذا الحديث لم يثبت من طريق صحيح عن ابن عمر، ولم يثبت اللعن من وجه صحيح كما أشار العُقيلي، ولكن ورد في النهي عن سب الصحابة رضوان الله عليهم أحاديث كثيرة صحيحة، ليس هنا مجال التفصيل فيها، وأفردت بمؤلفات خاصة[(٤)]، والله أعلم.

* * *

---

(١) كذا في المطبوع، ولعل الصواب (عليهما).

(٢) لسان الميزان ١/ ١٣١.

(٣) ميزان الاعتدال ١/ ٨٠، لسان الميزان ١/ ١٣١.

(٤) انظر مقدمة محقق كتاب: التهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب، للضياء المقدسي.

الخاتمـة

وفي نهاية هذا البحث أحمد الله عز وجلّ على أن هيأ لي إتمامه على هذا الوجه، وأسأله أن يكون مفيداً للمشتغلين بالسنة النبوية، وأن يكون سبباً للكتابة حول تحديد معنى هذا المصطلح عند بقية الأئمة .

ويحسن في خاتمته أن أذكر أهم نتائجه، والتي تتلخص فيما يلي :

١. بلغ عدد الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالنكارة ثمانية أحاديث فقط، وكلها في كتابه السنن، حيث لم أقف على شيء منها في كتبه الأخرى .

٢. تبين أن الحديث المنكر عند الترمذي هو الحديث الذي يتفرد به المتروك، أو من اشتد ضعفه، ولو لم يُخالف، ومنه يتبين أن اشتراط المخالفة للراوي الضعيف في الحديث المنكر ليس بدقيق .

٣. وتبين أيضاً أن الحديث المنكر عند الإمام الترمذي داخل ضمن الحديث الضعيف جداً أو الموضوع، حيث وجدنا أن جميع الأحاديث تقريباً أسانيدها ضعيفة جداً، وتفرد بها رواتها الضعفاء جداً، وفي معظمها كانت شواهدها

أيضاً ضعيفة، أو ليس لها شواهد، ما عدا حديث واحد فقط، وهو الحديث الرابع، وهذا الحديث وقع اختلاف في نسخ الترمذي حول الحكم عليه بالنكارة .

٤. كما ترجح لي أن الإمام الترمذي لا يعتبر تفرد الضعيف فقط حديثاً منكراً، ويؤيد هذا أنه أخرج حديثاً من رواية المغيرة بن أبي قرة عن أنس[(١)]، ونقل عن يحيى بن سعيد أن قال عن الحديث: «هذا حديث منكر»، ثم تعقبه بأن قال: «وهذا حديث غريب من حديث أنس، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عمرو بن أمية الضمري عن النبي ﷺ نحو هذا» .

وهذا يعني أنه لم يوافق الإمام يحيى على تسميته لهذا الحديث بأنه منكر ، وذلك أن المغيرة وإن كان مجهولاً، إلا أن الحديث قد روي من وجه آخر، وقد أخرجه من حديث عمرو بن أمية ابن حبان وغيره[(٢)]، وهو حديث حسن.

كما وجدناه يعبر أحياناً كثيرة عن الأحاديث التي يتفرد بها راو ضعيف بقوله: حديث غريب، أو نحوها، دون أن يقرنه بالصحة أو الحسن[(٣)].

---

(١) جامع الترمذي ٦٦٨/٤ (٢٥١٧) .

(٢) صحيح ابن حبان ٢/ ٥١٠ (٧٣١)، وانظر بهامشه بقية تخريجه.

(٣) انظر للتفصيل في ذلك كتاب: الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع
=

٥. كما تبين أن الإمام الترمذي لم يتفرد بالحكم على هذه الأحاديث بالنكارة، حيث وافقه عدد من الأئمة في كثير من هذه الأحاديث، كما تقدم النقل عنهم في ثنايا البحث .

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد .

* * *

=

١/ ٤٢٧ وما بعدها، وكتاب الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص ١٧٩) .

فهرس المصادر والمراجع

- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي، تحقيق د. سعدي الهاشمي، مكتبة ابن القيم، دار الوفاء، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ .
- الأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث النبوية، للسخاوي: محمد بن عبدالرحمن، تحقيق د. محمد إسحاق إبراهيم، دار الرآية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- أحكام القرآن، لابن العربي: محمد بن عبدالله، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ .
- أدب الإملاء والاستملاء، لأبي سعد السمعاني: عبدالكريم بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ .
- كتاب الأدب، لابن أبي شيبة، تحقيق د. محمد رضا القهوجي، دار البشائر، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبدالبر، المطبوع مع الإصابة لابن حجر تحقيق طه الزيني، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير الجزري،

مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر المقدسي، تحقيق محمود نصار، السيد يوسف، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .
- إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي بن قليج الحنفي، تحقيق عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .
- الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، تأليف د. عداب الحمش ، دار الفتح للدراسات والنشر، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ .
- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، تأليف د. نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى١٣٩٠ هـ .
- جزء الألف دينار، لأبي بكر القطيعي: أحمد بن جعفر، تحقيق بدر البدر، دار النفائس، الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .
- الأمالي، لأبي محمد الحسن بن محمد الخلال، تحقيق مجدي السيد، دار الصحابة، طنطا، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
- الأمالي، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبيدالله الحرفي،

تحقيق خالد أبو القاسم ، رسالة ماجستير في قسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ١٤١٤هـ .

- البداية والنهاية، لابن كثير: إسماعيل بن عمر، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- التاريخ، للإمام يحيى بن معين، برواية الدُّوري، تحقيق د. أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .
- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين: عمر بن أحمد، تحقيق د. عبدالرحيم القشقري، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- التاريخ الأوسط (المطبوع باسم الصغير)، للإمام البخاري: محمد بن إسماعيل، تحقيق محمود زايد، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت .
- تاريخ دمشق، لابن عساكر: علي بن الحسن الشافعي، تحقيق عمرو العمروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .
- التاريخ الصغير، للبخاري، انظر: التاريخ الأوسط.

- التاريخ الكبير، للإمام البخاري: محمد بن إسماعيل، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت .
- تالي تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي، تحقيق مشهور حسن، وأحمد الشقيرات، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ المزي: يوسف بن عبدالرحمن، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، الدار القيمة، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- تخريج حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها)، لخليفة الكواري، منشور في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر، العدد (١٠) .
- التدوين في أخبار قزوين، للرافعي: عبدالكريم بن محمد القزويني، تحقيق عزيز الله العطاردي، المطبعة العزيزية، الهند، ١٤٠٥ هـ .
- تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني: محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .
- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، للزركشي: محمد بن عبدالله، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

● الترغيب والترهيب، للمنذري: عبدالعظيم بن عبدالقوي، تحقيق مصطفى عمارة، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٧٣ هـ.
● تعظيم قدر الصلاة، للمروزي: محمد بن نصر، تحقيق د. عبدالرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
● تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية، للهيثمي علي بن أبي بكر، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.
● تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
● تلخيص المتشابه في الرسم ...، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي، تحقيق سكينة الشهابي، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م.
● تلخيص كتاب الموضوعات لا بن الجوزي، تأليف الإمام الذهبي: محمد بن أحمد، تحقيق ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.
● التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر: يوسف بن عبدالله النَّمَري، تحقيق مجموعة من المحققين،

طبعة وزارة الأوقاف المغربية، ١٣٨٧ هـ .

- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق الكناني، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، عبدالله الصديق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .
- تهذيب الآثار، للإمام الطبري: محمد بن جعفر، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، مصر .
- تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي: يوسف بن عبدالرحمن، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى .
- الثّقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ .
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي ، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الجامع في الجرح، جمع وترتيب أبي المعاطي النوري وآخرين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ .

- الجامع الكبير: سنن الترمذي .
- جامع المسانيد والسنن، لابن كثير: إسماعيل بن عمر، تحقيق عبدالملك بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ .
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي: عبدالرحمن بن محمد (ت ٣٢٧) تحقيق عبدالرحمن المعلمي، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ .
- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني: أحمد بن عبدالله (٤٣٠) دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ .
- ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني: أحمد بن عبدالله (ت ٤٣٠) الدار العلمية، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني: محمد بن ناصر الدين، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني: محمد بن ناصر الدين، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩) تحقيق أحمد شاكر وآخرين، مطبعة

مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ .
- سنن الترمذي (الجامع الكبير)، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٨ م .
- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا .
- سنن الدارقطني: علي بن عمر (ت ٣٨٥) تحقيق عبدالله هاشم المدني، حديث أكادمي، فيصل أباد، باكستان .
- السنة، لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو، تحقيق د. باسم الجوابرة، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .
- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، تحقيق د. عبدالعليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- سؤالات البرذعي: انظر أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة .
- الشجرة في أحوال الرجال، للجوزجاني، تحقيق د. عبدالعليم البستوي، حديث أكادمي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .
- كتاب الشريعة، للآجري: محمد بن الحسين، تحقيق الوليد

محمد سيف النصر، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق د. أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ .
- شعب الإيمان، للبيهقي: أحمد بن الحسين (٤٥٨) تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- الضعفاء الصغير، للإمام البخاري: محمد بن إسماعيل، تحقيق بوران الضناوي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر العُقيلي: محمد بن عمرو (ت ٣٢٢) تحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي، تحقيق عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- الضعفاء والمتروكين، للدارقطني: علي بن عمر، تحقيق موفق عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.

- الضعفاء والمتروكين، للنسائي: أحمد بن شعيب، تحقيق بوران الضناوي، كمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- علل الترمذي الكبير، بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق محب الدين الخطيب دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥ هـ .
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني: علي بن عمر (ت ٣٨٥)، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ .
- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية عبدالله بن أحمد، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني: أحمد بن محمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ .

- فتوح مصر وأخبارها، لابن عبدالحكم: عبدالرحمن بن عبدالله، تحقيق محمد صبيح، توزيع مكتبة ابن تيمية، القاهرة .
- فضائل الصحابة، للإمام عبدالله بن أحمد بن حنبل، تحقيق د. وصي الله عباس، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني: محمد بن علي، تحقيق الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني، مطبعة السنة المحمدية، مصر، ١٣٧٩ هـ .
- فيض القدير، للمناوي، المكتبة التجارية، مصر، ١٣٥٦هـ .
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي: محمد بن يعقوب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ .
- الكاشف في معرف من له رواية في الكتب الستة، للذهبي: محمد بن أحمد، تحقيق محمد عوامة، شركة دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .
- الكامل في الضعفاء، لابن عدي: عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ .

- كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي: علي بن أبي بكر، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني: إسماعيل بن محمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣١٥ هـ .
- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ .
- لسان الميزان، للحافظ ابن حجر: أحمد بن علي (ت ٨٥٢)، مصورة عن الطبعة الهندية، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ هـ .
- المجالسة وجواهر العلم لأبي بكر الدينوري أحمد بن مروان، تحقيق مشهور حسن سلمان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .
- كتاب المجروحين، لابن حبان: محمد بن حبان البستي، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ هـ .
- المدخل إلى الصحيح، للحاكم النيسابوري، تحقيق د. ربيع المدخلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

- المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠) تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
- المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري: محمد بن عبدالله (ت ٤٠٥)، مصورة عن الطبعة الهندية، دار المعرفة، بيروت .
- مسند الشهاب، للقضاعي محمد بن سلامة، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرناؤط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .
- مسند أبي يعلى الموصلي، للإمام أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧) تحقيق حسين أسد، دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، تحقيق م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، ١٩٥٩ م .
- المشيخة الكبرى، لأبي بكر بن عبدالباقي الأنصاري، تحقيق الشريف حاتم العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر: أحمد بن علي (ت ٨٥٢) تحقيق غنيم عباس،

ياسر إبراهيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

- المعجم، لابن الأعرابي: محمد بن زياد، تحقيق عبدالمحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .
- المعجم، لابن المقرىء: محمد بن إبراهيم الأصبهاني، تحقيق عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .
- معجم الشيوخ، لابن جميع الصيداوي: محمد بن أحمد، تحقيق د. عبدالسلام تدمري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- معجم الصحابة، لابن قانع، تحقيق صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- المعجم الأوسط، للطبراني: سليمان بن أحمد، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- المعجم الكبير، للطبراني: سليمان بن أحمد، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الثانية .
- معرفة الثقات، للعجلي، بترتيب الهيثمي والسبكي، تحقيق عبدالعليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة النبوية،

الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ .

- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني: أحمد بن عبدالله (ت ٤٣٠) تحقيق عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .
- المغني في الضعفاء، للذهبي: محمد بن أحمد، تحقيق د. نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر .
- المفاريد عن رسول الله ﷺ، لأبي يعلى الموصلي: أحمد بن علي، تحقيق عبدالله الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي: محمد بن عبدالرحمن، تحقيق عبدالله الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- المقتنى في سرد الكنى، للذهبي: محمد بن أحمد، تحقيق محمد صالح المراد، مطبوعات الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ .
- المنتقى من منهاج الاعتدال، للذهبي محمد بن أحمد، تحقيق محب الدين الخطيب، طبع وزارة الشئون الإسلامية، الرياض، ١٤١٨ هـ .
- مناقب الأسد الغالب ... علي بن أبي طالب، لابن

الجزري، تحقيق طارق طنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة، الطبعة الأولى .

- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- الموضح لأوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، دار الفكر الإسلامي، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .
- الموضوعات، لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي، تحقيق د. نور الدين شكري، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي: محمد بن أحمد (ت ٧٤٨)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت .
- النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، للعلائي خليل بن كيكلدي، تحقيق د. عبدالرحيم القشقشري، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح، تأليف عمرو عبدالمنعم، مكتبة ابن تيمية،

القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري: المبارك بن محمد، تحقيق طاهر الزاوي، محمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت .
- النهي عن سبّ الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب، لضياء الدين المقدسي، تحقيق محيي الدين نجيب، مكتبة العروبة، الكويت، دار ابن العماد، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

* * *

فهرس الموضوعات

* * *